8 February 2021
Arabic

رسالة مؤرخة 8 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لسويسرا ونيوزيلندا لدى الأمم المتحدة

نكتب إليكم باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وتشجع المجموعة، التي تتألف من 25 دولة عضواً⁽¹⁾ من جميع المجموعات الإقليمية، على زيادة شفافية وكفاءة الأمم المتحدة. وتشكّل الدعوة إلى انتهاج المجلس أساليب عمل تقي بمعايير أعلى للكفاءة، وكذلك المساءلة والإدماج الذي يستهدف عموم أعضاء الأمم المتحدة، والتشجيع على تحقيق قدر أعلى من الفعالية أوليةً للمجموعة.

وتسلّم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بأن أزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تطرح تحديات ذات طبيعة غير مسبوقة أمام العمل اليومي لمجلس الأمن وأساليب عمله. ونهني المجلس والرئاسات المتعاقبة منذ آذار/مارس 2020 على ضمان استمرارية تصريف الأعمال خلال هذه الفترة وتكثيف أساليب عمله بالتزامن مع ضمان الحد الأدنى من معايير الشفافية والإدماج.

ومع اقترابنا من انقضاء عام على تعطل أساليب عمل مجلس الأمن والتغيير الجذري فيها نتيجة لجائحة كوفيد-19، من الواضح أن الأزمة لم تنته بعد وأن عمل المجلس سيظل يتأثر بها لشهور قادمة. وفي هذا السياق، تشجع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية المجلس على إعادة النظر في تدابير التكيف التي اتخذها حتى الآن والاستمرار في إدخال تحسينات عليها. وفي الوقت نفسه، هناك فرصة للتفكير في تدابير التكيف المتعلقة بكوفيد-19 التي تحسن الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل المجلس والنظر في اعتمادها بهدف الاستمرار بها عندما نعود إلى الظروف العادية وفي تحصين المجلس إزاء خطر الأزمات أو الجوائح الأخرى في المستقبل.

تدابير التكيف الأخرى المتعلقة بمرض كوفيد-19

سعيًا إلى الاستمرار في الوفاء بهذه الالتزامات وبذل الجهود، تدعو مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية مجلس الأمن إلى القيام بما يلي:

(1) أعضاء مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية هم: الأردن، وإستونيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبرتغال، وبيرو، والدانمرك، ورواندا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغابون، وغانا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا.

- اتخاذ قرار بأن تكون الجلسات الإلكترونية للمجلس جلسات رسمية. وإدراج جميع الاجتماعات التي تعقد عن طريق التداول بالفيديو وفقاً لولاية المجلس في برنامج عمل رسمي للمجلس، وإدراج قائمة بالاجتماعات في *يومية الأمم المتحدة* والطلب إلى الأمانة العامة أن تقوم بتطبيق مسك السجلات وما إلى ذلك
- الاتفاق على عملية مستكملة تسمح للمجلس بالتصويت إلكترونياً وفي الوقت الحقيقي على المسائل الموضوعية والإجرائية على السواء، تمثيلاً مع المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي المؤقت
- استكشاف سبل تمكين المشاركة عن طريق التداول بالفيديو و/أو المشاركة المباشرة من جانب غير الأعضاء في المجلس في المناقشات المفتوحة الإلكترونية. ومهما كانت الطرائق المحددة التي يختارونها، فإننا نذكر بأن أحد أسباب إجراء المناقشات المفتوحة هو إتاحة الفرصة للأعضاء الآخرين للاطلاع على مداوات المجلس. ونحن على ثقة بأن الأمانة العامة ستقدم الدعم التكنولوجي اللازم ليتسنى تحقيق ذلك
- تعزيز مشاركة ممثلي المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، في الاجتماعات الإلكترونية
- زيادة الجهود الرامية إلى الاتفاق على العناصر المقدمة للصحافة بعد كل اجتماع إلكتروني للمجلس من أجل تعزيز شفافية مداوات المجلس
- تعزيز الحوار والتفاعل خلال المشاورات المغلقة للمجلس، سعياً إلى تحقيق نتائج أكثر تركيزاً واتساقاً بالمنحى العملي، وفقاً لـ "قرارات السنة الجديدة" التي قدمتها تونس والمملكة المتحدة
- مواصلة ممارسة تنظيم جلسات إعلامية وجلسات تفاعل إلكترونية مع الدول الأعضاء، تحت قيادة رئاسة المجلس، بشأن برنامج عمل المجلس (إحاطة عن برنامج العمل)، وكذلك بشأن أنشطة المجلس خلال الشهر (جلسة الاختتام)
- ضمان عقد جلسات الاختتام في شكل يتيح إجراء مناقشات وتفاعلات جوهرية مع غير الأعضاء في المجلس
- عرض إضافة من الرئيس لبرنامج العمل على الموقع الشبكي للمجلس، بحيث تتضمن جلسات الهيئات الفرعية للمجلس وأي جلسات غير رسمية للمجلس غير مدرجة في برنامج العمل
- إتاحة أي وثائق يتفق عليها أعضاء المجلس عن تكييف أساليب عمله في سياق جائزة كوفيد-19 لعموم الأعضاء في الوقت المناسب
- وترحب مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بالجهود التي يبذلها أعضاء المجلس لتوجيه العمل الدولي في ميدان السلام والأمن الدوليين من خلال هذه الأزمة العالمية غير المسبوقة وفقاً لولاية المجلس. ويشجّع أعضاء المجلس كثيراً على الإبداع واتخاذ المبادرات لتحقيق هذه الغاية، وستكون هناك حاجة مستمرة إلى قيادة الرئاسات المتعاقبة للمجلس في قيادة الابتكار.

ما بعد مرض فيروس كورونا

يرحب فريق المساءلة والاتساق والشفافية بالتركيز المتجدد الذي تسببت فيه الأزمة على مسألة أساليب العمل. وندعو مجلس الأمن إلى اعتنام هذا الزخم كفرصة للتفكير على نطاق أوسع في أساليب العمل، بما في ذلك كيفية إدماج التحسينات ذات الصلة التي استحدثت في إطار كوفيد-19 بحيث تستمر في الأوقات العادية، ولا سيما ما يلي:

- مواصلة السماح بالمشاركة المباشرة والإلكترونية لمقدمي الإحاطات وممثلي الدول الأعضاء غير القادرين على السفر إلى نيويورك
- تسخير الإمكانيات الكاملة للتكنولوجيا، على سبيل المثال باستكشاف إمكانية تلقي إحاطات إلكترونية أكثر دينامية أو قيام المجلس بزيارات إلكترونية إلى الميدان بوصفها أداة تكميلية للزيارات المادية القائمة والمقررة
- مواصلة ممارسة رئيس المجلس المتمثلة في تعميم رسالة موجهة إلى الأعضاء تتضمن تجميعاً لجميع البيانات التي أدلى بها في كل جلسة مفتوحة من جلسات المجلس
- ضمان الاتساق في تنفيذ الملاحظة 507 والملاحظات التي اعتمدت مؤخراً
- إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة الرئيس المقبل المتمثلة في إصدار رسالة في بداية رئاسته بشأن أساليب العمل للشهر، بما في ذلك الالتزامات الملموسة التي سيُسعى إلى تحقيقها لتعزيز فعالية عمل المجلس وكفاءته وشموله للجميع وشفافيته
- إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة تحليل ومناقشة التعليقات والملاحظات التي تقدمها الدول الأعضاء أثناء المناقشة العامة بشأن التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، مع مراعاة أن مناقشة الجمعية العامة لتقرير من هذا القبيل هو مسألة مفتوحة في جدول أعمالها، عملاً بالقرار 241/51 المؤرخ 22 آب/أغسطس 1997
- تقاسم المسؤوليات في شؤون المجلس بصورة أكثر إنصافاً بين الأعضاء، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بصياغة منتجات المجلس ورئاسة الهيئات الفرعية
- تحسين أساليب عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس
- وتعرب مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية عن استعدادها للإسهام في عملية تحديد الدروس المستفادة من الأزمة، والمشاركة في مناقشات مفتوحة بشأن أساليب العمل ودعم عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن في هذه العملية.

(توقيع) كريغ ج. هوك

السفير

الممثل الدائم

(توقيع) باسكال باريسفيل

السفيرة

الممثلة الدائمة